**بحوث طلبة قسم الاقتصاد للعام الدراسي 2021/2022**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **عنوان البحث** | **اسم الاستاذ المشرف** | **اسم الطالب** | **الملخص** |
| **1** | **اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2018)** | **م. علي طالب حسين** | **نداء محمد ابراهيم**  **مريم هاشم نجيب** | **تواجه السياسة النقدية في العراق تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي والاجتماعي هذا من جانب ومن جانب أخر فقد تركت الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى العام 2003 متوسطات سنوية بلغت في اجمالها قرابة (50 ) في المائة لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد العراقي الذي ما فتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي باستثناء القطاع النفطي حاليا وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية او ضعيفة الإنتاجية إلا ان تبدلا جوهريا اخذ يطرأ على مسار الظاهرة التضخمية خلال الفترة متمثلا في حالة الهبوط النسبي في الاتجاهات السعرية مما يؤشر نجاح البنك المركزي في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي للبلد خلال فترة 2003-2009 الا انه وبسبب العديد من الظروف والازمات التي اصابت الاقتصاد العراقي سواء كانت ظروف اقتصادية او سياسية ادت الى ارتفاع معدلات التضخم مرة اخرى وتضمن البحث ثلاث مباحث ناقش الأول منها طبيعة عمل السياسة النقدية وابرز ادواتها. في حين كرس المبحث الثاني لدراسة تطور عمل السياسة النقدية في العراق، اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل متغيرات البحث من خلال الاستناد على منهج تحليلي وصفي للوصول الى النتائج المرجوة .** |
| **2** | **مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البناء التنموي (دراسة تحليلية في العراق)** | **أ.م.د.علياء حسين خلف** | **زهراء حميد سامي**  **رحمة قدوري احمد** | **تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها أداة تنموية فعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها وقدرتها العالية في المساهمة بأجمالي القيمة المضافة فضلاً عن انتشارها الواسع جغرافياً الأمر الذي يجعلها تغطي مناطق واسعة من القطر وتحتوي على أعداد كبيرة من السكان الأمر الذي يؤكد دورها التنموي في الاقتصاد القومي.**  **وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لانخفاض مستوى التمويل لها مما يسبب صعوبة الاعتماد عليها وعلى القطاع الخاص في رفع معدلات الاستثمار ومعالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية. لذا لابد من استخدام سياسات اصلاح اقتصادي جديدة**  **تعمل على تعزيز موقع وأهمية القطاع الخاص لكي يؤدي دوره الريادي في قيادة عملية التنمية.** |
| **3** | **أثر تغير اسعار الصرف على الايرادات العامة في العراق للمدة (2005-2021)** | **أ.م. عمر محمود عكاوي** | **تبارك احمد ابراهيم**  **تهجد احمد رشيد** | **يعتبر سعر الصرف احد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الاداء الاقتصادي لأي**  **دولة ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات اي دولة من دول العالم سواء**  **كانت من الدول المتقدمة او النامية لذالك تسعى معظم الحكومات الى انتهاج سياسات تهدف الى**  **ضمان استقرار سعر الصرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى.**  **فكان عنوان الدراسة او البحث هو محاولة التعرف على طبيعة سعر الصرف وتأثيره على الايرادات**  **العامة من (2005-2021) .** |
| **4** | **السياسة النقدية في العراق :دراسة تحليلية للواقع والاهداف من منظور البنك المركزي العراقي** | **أ.د. مهدي صالح دواي** | **استبرق كامل محمود**  **الاء جاسم حميد** | **السياسة النقدية تعتبر جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دورامهماً وفاعلاً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان المصرفي.**  **ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية ان تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد.**  **احياناً تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول الى هدف نهائي تصبوا اليه، كأستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من ابرز واهم الأهداف التي تسعى اليها كافة اقتصاديات العالم. مما للتضخم من آثار سلبية تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي.**  **من خلال بحثنا سيتم التطرق الى الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية وادواتها وأهدافها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطرقنا أيضاً الى دور البنك المركزي ووظيفته المتمثلة ببنك الاصدار، وهو الجهة الوحيدة المخولة من الدولة بحق اصدار العملة. وتطرقنا الى دور البنك المركزي العراقي في تخطيط اهداف السياسة النقدية ومحافظته على استقرار اسعار الصرف.** |
| **5** | **الموازنة العامة في العراق (الواقع والتحديات) ما بعد 2003** | **التدريسية . ريام علي طالب** | **عباس حسين ولي**  **نضال فؤاد علي** | **هدف الباحث إلى إلقاء الضوء على الموازنة العامة في العراق للمدة (2003- 2019) التي تواجه**  **تحديات الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط، الذي افرز تداعيات ومشاكل عديدة**  **عانت وستعاني منها الحكومة العراقية في عملية أعداد الموازنة العامة للدولة، وانعكس على ضعف**  **إسهام القطاعين الزراعي والصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وإهمالها كليا، لذا اصبح النفط يعد المورد الرئيسي في تمويل موازنة العراق بعد عام 2003، وتأثير ذلك على معدلات البطالة في العراق**  **التي سجلت معدلات متذبذبة ثم ارتفعت خلال المدة (2018-2012). لتحقيق ذلك تم تبني**  **الأسلوب الاستقرائي وباستخدام التحليل النظري والوصفي. ليتوصل إلى أن انخفاض أسعار النفط**  **عالميا له أثاره السلبية على اقتصاد العراق بعد هبوطه إلى ادنى المستويات ليسجل سعر البرميل**  **مستويات متدنية مسببا ازمه في مصادر التمويل للبلاد.** |
| **6** | **اثر الاقتصاد الخفي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة** | **أ.م.د. نزار معن عبد الكريم** | **سارة طلال علي**  **زينب هاشم عباس** | **إن مشروع التنمية الذي انطلق في نهاية الستينات كان يهدف بوضوح إلى تحويل جذري لهياكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية، ولكن إتباع نمط تسييري يتعارض في كثير من محدداته مع القيم الحضارية للمجتمع، جعل من تلك الأهداف مجرد وهم، ومع حلول سنة 1986 عرفت أسعر المحروقات التي كانت تمثل حينذاك نسبة 98.5% من الصادرات، انهيارا في السوق العالمية، وهكذا ظهرت جليا هشاشة الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت الاستثمارات وأصبح النمو سلبيا لسنوات متتالية .**  **اذن فالتنمية لا تختصر في مجرد نمو اقتصادي بسيط ولكن يستلزم ذلك تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات، لأن التغير في العادات يجعل بالفعل من وجود العلاقات المتطابقة بين الطبقات والجماعات الاجتماعية ليس مجرد معنى جاف ولكن لا تختزل هذه العلاقات إلى أبسط تجميع واعتماد السلوكيات الضرورية للأدوار، وهكذا فإن فعالية العملية التنموية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر أن التكامل بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة شرطا أساسيا لديمومة التنميةإن الاقتصاد الخفي أو السوق الموازية كما يُسميها البعض، كظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية والتي بدأت تترسخ في الاقتصاد العراقي منذ السنوات الأولى للاستقلال، وتطورت متخذة صورا وأشكالا وأبعادا مُتعددة، فهذه السوق لا تتعلق إطلاقا بظاهرة معزولة ولكنها مرتبطة بجملة من المعطيات ذات الأهمية النسبية.** |
| **7** | **دور الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)** | **أ.م. علي وهيب عبدالله** | **علا ابراهيم صبار**  **علي شاكر** | **تزايدت اهمية تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارها قوة هامة موجه للعولمة الاقتصادية ي هذا العالم المتزايد للانفتاح فاتجهت الدول النامية الى اتخاذ اساليب مختلفة من اجل جذب المزيد منه مثل الاتجاه نحو تحرير الاصلاح الاقتصادي او الاتجاه الى اقتصاديات السوق او التكتلات الاقتصادية وذلك للاستفادة من تأثيرها المباشر على النمو من خلال زيادة تراكم رأس المال بالاضافة الى اثارها الغير مباشرة والتي يكون لها تأثير ايجابي على اقتصاد الدولة المضيفة من خلال نشر المعرفة و التكنلوجيا الناتجة عنه والتي تؤدي بدورها الى رفع انتاجية الشركات المحلية لذا اهتمت الدراسات الحديثة بالبحث في العوامل التي تؤدي الى انتشار المعرفة والتكنلوجيا الناتجة عن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واظهرت مدى استفادة الدولة من انتشار التكنلوجيا التي تجلبها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تتوقف على الطاقة الاستيعابية للدولة او قدرتها على امتصاص المنافع .** |
| **8** | **اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)** | **أ.م.د. ضياء حسين سعود** | **فاطمة علي هاتو**  **فاطمة لطيف علوان** | يهدف البحث الى تسليط الضوء على بيان العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري ، لأن سعر الصرف يمثل عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحده من العملة المحلية الى اخرى اجنبيه ، وهو وسيله هامه للتأثير على تخصيصي الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحيه الصناعات التصديرية وتكلفه الموارد المستوردة ، ويعد التقلب في اسعار الصرف هو مصدر للمخاطر التي تكون لها تأثيرات ضمنيه مؤكده على حجم التجارة الدولية ومنها على ميزان المدفوعات ، ويعتبر الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمه الصادرات وقيمه الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة وهو احد مكونات ميزان المدفوعات ، لذلك قسم البحث الى ثلاث مباحث ، المبحث الاول تضمن اطار نظري لسعر الصرف والميزان التجاري ، والمبحث الثاني تضمن تحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2022 ، أما المبحث الثالث فقد تضمن نتائج اختبار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2022 باستخدام أنموذج ARDL)) ، وقد استخدم المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات الظاهرة قيد الدراسة ، كما اعتمدت على المنهج الكمي ( القياسي ) لقياس اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمده (2004-2020) |
| **9** | **معوقات ومقومات التنمية الاقتصادية في العراق** | **م . عمر نجم عبدالله** | **محمد نور مهدي اسماعيل**  **مروان فوزي خضير** | **يعد موضوع التنمية من الموضوعات الحساسة المهمة في حقل الانثر وبولوجيا وعلم الاجتماع والاختصاص الاخرى ذات العلاقة لما ينطوي عليه من ابعاد وتأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات ارتباط مباشر بحياة الانسان في كل انحاء العالم لذا تزايد الاهتمام بهذا الجانب سواء على مستوى محلي او دولي كمنظمة الامم المتحدة ومنظمة الاغاثة الدولية وغيرها بغية الوصول الى الحلول المناسبة التي يمكن ان تساعد في تنمية المجتمعات وانتشالها من الواقع المؤلم والمأساوي ولاسيما المجتمعات النامية التي تعيش في ظروف صعبة للغاية ومنها المجتمع العراقي .** |
| **10** | **تنمية القطاع السياحي في العراق** | **أ.م.د. نادية مهدي عبد القادر** | **شهلاء خالد**  **ضحى شلال** | **تعد صناعة السياحة من أهم الصناعات العالمية، إذ اصبحت صناعة العصر والمستقبل ،ويحتل هذا النشاط مكانة مهمة في اقتصاديات الدول التي تدرك اهميته وتوليه الاهتمام المناسب باعتباره رافدا من روافد التنمية الاقتصادية، والعراق الذي يمتلك الكثير من مقومات الجذب السياحي ،الا انها لم تلق الاهتمام المطلوب والمناسب لها، وعليه ينبغي تفعيل هذا القطاع الحيوي والتفكير الجدي بالتخطيط لوضع استراتيجية واضحة المعالم للتنمية السياحية ،ولهذا الغرض يهدف البحث إلى التعرض لواقع القطاع السياحي ومقومات جذبه، وأهم العقبات التي تواجه التنمية السياحية، ثم الآفاق المستقبلية لها.** |